

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية**دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية**
أ. بوزيان أم كلثوم
جامعة الجلفة**مقدمة :**

إن الإدارة الحديثة للمؤسسات تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات تعتمد على أفكار ومهارات وخبرات العاملين وقيمهم. فنحن لا نستطيع أن ننكر الدور الذي يلعبه المورد البشري أو بالأحرى رأس المال البشري في المؤسسة، فجاج وبقاء هاته الأخيرة مرهون به وبالاستثمارات الموجهة لتفعيل هذا الأخير، حيث يعد أساس نجاح المؤسسات المعاصرة في عملها، لذا فقد صبت الإدارات عظيم اهتمامها على المهارات البشرية وكيفية تطويرها وتحفيزها ودعمها واستخدام كافة الآليات والعمليات التي تعزز من أدائها، ومن أهم هذه الآليات التمكين، فهو يعني إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات وتشجيعهم على المشاركة والمبادرة باتخاذ القرارات المناسبة ومنحهم الحرية والثقة لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة لتوثيق العلاقة بين الإدارة والعاملين.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تزايد الاهتمام بشكل كبير برأس المال الفكري، حيث أصبح يمثل محور اهتمام منظمات الأعمال، كما له دور أساسي في بقاء واستمرار هذه المؤسسات وتحديد موقعها التنافسي في بيئة الأعمال، وفي ضوء ذلك أصبحت تنمية رأس المال الفكري من خلال أساليب والتي تمثل في (التدريب، التكوين، البحث والتطوير، التحفيز) ضرورة حتمية للمؤسسات، حيث أن على المؤسسات الراغبة في تحقيق ميزة تنافسية أن تحسن الاستثمار في موجوداتها الفكرية، بالإضافة إلى حذب رأس المال الفكري والعمل على تنميته والمحافظة عليه وحسن توظيف المعرفة الكامنة فيه، بالشكل الذي يميزها عن المنافسين، من خلال تبنيها آليات تساعد على تنمية رأس المال الفكري لدى عاملتها ومن أهمها تمكين العاملين.

أولاً : الاطار المفاهيمي لتمكين العاملين

بدأت منظمات الأعمال تبني فكرة التحول من النماذج القائمة على التحكم وإصدار الأوامر إلى النماذج القائمة على مشاركة العاملين التي تستند إلى الأفكار الإدارية الحديثة، فتبينت بعض السمات الجديدة لهذه المؤسسات ووصفت بأنها متمكنة وذلك تبعاً لتبنيها مفهوم التمكين في تسخير أعمالها، وعليه سيتم في هذا الصدد تحديد الاطار المفاهيمي لتمكين العاملين من خلال ما يلي :

1 - ماهية تمكين العاملين

ستنطرب لماهية تمكين العاملين بإدراج أهم التعريفات التي اعطيت لها والاختلاف بينه وبين بعض المصطلحات الادارية ثم تحديد أهميتها .

1.1 تعريف تمكين العاملين : من المعلوم أن توحيد المصطلح أمر صعب التحقيق في ظل تنوع جذور الحقل العلمي المبحوث واختلاف النظارات الفكرية تجاهه، فقد اشتقت كلمة التمكين **Empowerment** من كلمة **power**، وقد ظهر مفهوم القوة (**power**) مفهوم (التمكين (**Empowerment**)) التي تعددت الآراء في تعريفه، حيث كان أهم هذه التعريفات ما يأتي:

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

التمكين هو نقل السلطات الكامنة للعاملين لكي يتمكنوا من أداء المهام الموكولة إليهم بحرية دون تدخل مباشر من الإدارة، مع دعم قدراتهم ومهاراتهم بتوفير الموارد الكافية ومناخ عمل ملائم وتأهيلهم فنياً وسلوكياً والثقة فيهم وقياس الأداء بناء على أهداف واضحة. (عطيه حسين أفندي، 2002، ص 183)

التمكين هو تشجيع العاملين وحثهم على المبادرة والمخاطرة لمواجهة الموقف المتعدد. (عامر حضير الكبيسي، 2005، ص 135)

ويعرف Maeroff التمكين على أنه القدرة على ممارسة الفرد لهنته بثقة تامة، والإسهام في صياغة الطريقة التي يتم من خلالها إنجاز العمل، (أحمد الخطيب، عادل سالم معايعة، 2009 ، ص 31) وهنا نجد أن هذا التعريف يجعل التمكين مرادفاً لتحقيق الذات مهنياً .

التمكين هو مشاركة العاملين والإدارة العليا في أربعة عناصر أساسية هي المعلومات المتاحة عن أداء المؤسسة والمعرفة التي تساعده العاملين على فهم أعمالهم والمساهمة في الأداء الكلي للمؤسسة والمكافآت التي تحدد على أساس أداء المؤسسة (شيماء مصطفى ذكروري، 2010، ص 19)

ومن جهة أخرى يعرف التمكين على أنه تدريب العاملين على كيفية استخدام مساحة أوسع من الثقة وعلى مدى أكبر من الحرية، وفي نفس الوقت إتاحة الموارد اللازمة حتى تتاح الفرصة للعاملين كي يتصرفوا في الموقف أو القرار الإداري، طبقاً لتقديرهم الشخصي المكون من خبراتهم الذاتية والمنبثقة من معنى العمل لديهم وقدراتهم على العمل ورغبتهم في تحقيق ذاتهم في موقع العمل بالمؤسسة، ومدى حماسهم في التأثير على ما حولهم من رؤساء ومرؤوسين. وبذلك تستطيع الإدارة أن تستخرج الطاقات الكامنة لدى العاملين وتحفيزهم ذاتياً مما يساعد على اشباع حاجات أساسية لدى الفرد، وأهمها تحقيق واثبات الذات في العمل، مما يحفزه ويشجعه على التفكير المبدع والابتكار في أداء العمل، مما يعكس على تطوير المؤسسات مادياً ومعنوياً ويضمن تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى جودة شاملة. (Ann Bruce, 1995, p34)

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن التمكين هو عبارة عن إعطاء الفرد قوة وحرية أكبر من خلال المشاركة و العلاقات التفاعلية بينه وبين العاملين معه من أجل صنع القرار التشاركي مما يساعد ويسهل ويسرع عملية اتخاذ القرار وعدم حصرها في المستويات العليا، وهذا ما يغرس في الفرد العامل حب وثقة أكبر لعمله مما يزيد من فعاليته وتحسين أدائه ومنه رفع أداء المنظمة ككل .

2.1. تمكين العاملين والمفاهيم الإدارية الأخرى : نلاحظ من خلال تعريف تمكين العاملين أن هناك اختلاف في اعطاء تعريف محدد للتمكين وهذا ما نتج عنه خلط مع بعض المفاهيم الإدارية التي لها علاقة بمعنى التمكين ولعل من المهم استعراض التفرقة بين هذه المفاهيم ونذكر منها :

- **تمكين العاملين والتقويض:** التقويض هو عبارة عن تحويل أو نقل جزء من الصلاحيات أو المهام إلى الآخرين وذلك لوقت محدد دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء مسؤولية المفوض (الرئيس) عن النتيجة النهائية لإنجاز العمل، أما التمكين فهو يقوم بشكل أساسي على توسيع المسئولية المرتبطة بالمهام الحالية. (سارة صبحي محمد حسن، 2008 ، ص 55)

- **تمكين العاملين والمشاركة :** إن تمكين العاملين لا يعني الإدارة بالمشاركة لأن هذه الاختير هي فقط طلب المدير مساعدة الاشخاص له بتقديم أفكار أو مقترنات حول مسألة ما أو موضوع معين، يرغب في اتخاذ قرار بشأنه ويحتاج إلى بعض المعلومات أو المناقشات مع المرؤوسين قبل اتخاذ القرار، أما التمكين فلا يعني فقط مشاركة السلطة مع المرؤوسين ولكن توزيع السلطة أيضاً، حيث يمنح العاملين سلطة أو تحكمها بشأن بعض أو كل نواحي المهمة بدءاً من وضع جدول

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

زمي للأعمال إلى اتخاذ القرارات، ثم تفيذها وهو بذلك يمثل قيمة تدخل العاملين وإشراكهم في اتخاذ القرارات وإحساسهم بالملكية والتحكم في الوظائف. (ماري ثابت ماركو، 2011، ص 78)

- **تمكين العاملين واللامركزية :** تعرف اللامركزية بأنها تفويض سلطة صنع القرار إلى أسفل في سلسلة الأوامر كلما أمكن، وعلى العكس من ذلك المركزية هي التي ترك فيها سلطة ونفوذ صنع القرارات إلى المستويات الأعلى في المؤسسة. وهي وضع يتم فيه تفويض سلطات كبيرة للمرؤوسين، وهي مفهوم أوسع من التفويض في حين أن تمكين العاملين مفهوم أشمل وأعم من السابقين باعتباره تفويض المسؤوليات والمهام والواجبات والمعلومات للمرؤوسين واللامركزية، بعد تقرير اختصاصات مباشرة للهيئات اللامركزية على الرئيس مباشرة هذه الاختصاصات والنظر فيها ومراقبتها. (ريهام عصمت

(محمد ثابت، 2010، ص 70)

تمكين العاملين والإثراء الوظيفي:

الإثراء الوظيفي هو إعادة تصميم الوظائف بحيث تتضمن تنوعاً في أنشطة الوظيفة بجانب التمتع بقدر من الاستقلالية والحرية للعامل تمكنه من السيطرة على وظيفته وتحديد كيفية تفيذها والقيام بالرقابة الذاتية للأعمال وبناءً على ذلك فالإثراء الوظيفي يعد عملية أساسية لتطبيق التمكين في بنية العمل ، حيث يتطلب التمكين إعادة تصميم العمل وإحداث بعض التعديل فيه لكي يشعر الموظف بالفعالية الذاتية وقدرته على التأثير على الأحداث والأفراد والظروف المحيطة بالعمل ومحرّجاته مما يحسن أدائه وإنتاجه . (صباح بن سهلة، 2016، ص 8)

تمكين العاملين والثقة:

هنا شرط أساسى للتمكين عما يقول اندراؤس 2008 هو ترسیخ الثقة أو ما يمكننا تسميته بتوطين الثقة لدى الموظف، فان كان الموظف الذي يعمل هو المسؤول لا يوثق فلا يمكن أن تكون عملية التمكين فعالة، ويمكننا غزو ذلك إلى أن الناس يؤمنون عموماً بأنه يتضرر من القائد أن يمكنهم، وهذا لا يمكن تتحقق إلا إذا وثق بهم، وهذا يعني أنه ثمة علاقة عضوية متينة بين الثقة والتمكين. (عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، 2012، ص 17)

3.1. أهمية تمكين العاملين : لقد صار تمكين العاملين ذو درجة بالغة الأهمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة في عصر عمالة المعرفة وعصر الحكمة، وتبرز هذه الأهمية في مجموعة نقاط نبرزها فيما يلي: (برني لطيفة، 2015، ص 28.27)

- ممارسة لتغيير الوضع القائم هرم القوة في المؤسسة بانتقال القوة إلى أسفل الهرم التنظيمي.
- ممارسة لتوسيع دائرة الإيفاء بالتزامات الأدوار: أي يتحقق التمكين أفضل استجابة للأدوار والمهام عبر الوظائف التنظيمية المختلفة.
- ممارسة لتوسيع نطاق السلطة: أي يقتربن التمكين إزاماً بدعم العاملين سلطات إضافية تمنحهم الحق في إصدار الأوامر في الحدود المسموح بها.
- ويساهم تمكين العاملين كذلك في :
- دعم التحسينات المستمرة للعمليات والمنتجات.
- تحقيق رضا الزبائن وولاءه.
- تحرير المستويات الإدارية العليا والوسطى من الدور الرقابي المتشدد.
- زيادة رضا العاملين اتجاه عملهم ومنظماهم مما يجعل أدائهم أفضل.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- اكتساب المؤسسة قدرة و مرونة عالية تمكنها من التكيف السريع مع التغيرات المحيطة.

وانطلاقاً مما تقدم وإضافة له نستطيع أن نحمل الأسباب التي تدفع المؤسسة إلى تبني مدخل التمكين فيما يلي : (رامي جمال اندراؤس، 2008، ص ص 145.146)

- حاجة المؤسسة إلى أن تكون أكثر استجابة للسوق وتخفيف عدد المستويات الإدارية في الهياكل التنظيمية.

- الحاجة إلى عدم انشغال الإدارة العليا بالأمور اليومية وتركيزها على القضايا الاستراتيجية طويلة الأجل.

- الحاجة إلى الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة خاصة الموارد البشرية للحفاظ على تطوير المنافسة.

- أهمية سرعة اتخاذ القرارات وإطلاق القدرات الإبداعية للأفراد.

- توفير المزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والانتماء.

- الحد من تكاليف التشغيل بالقليل من عدد المستويات الإدارية غير الضرورية ووظائف الأفراد.

- إعطاء الأفراد مسؤولية أكبر وتمكينهم من اكتساب إحساس أكبر بالإنجاز في عملهم.

2- أساسيات تطبيق تمكين العاملين في المؤسسة:

إن تطبيق مفهوم تمكين العاملين يعني الانتقال إلى الدور الجديد للإدارة الذي يتطلب إحداث تغيير في العلاقة بين الإدارة والعاملين، من العلاقة التقليدية التي تقوم على تقديم الإدارة للأمان والرعاية مقابل إخلاص العاملين وطاعتهم، إلى علاقة جديدة تقوم على منح السلطة والرقابة والمسؤولية إلى المستويات الأدنى في المؤسسة مقابل الرغبة والقبول والمشاركة الإيجابية وتحمل المسؤولية من جانب العاملين. وعليه يتم التعرف على أهم أساسيات تطبيق هذا المدخل من خلال ما يلي :

1.2. أسس تمكين العاملين : إن أساس الاعتقاد بأن التمكين هو منهج لتطوير الفعالية التنظيمية هو أن الأفراد أكثر قرباً للمشكلات وهم الأقدر على وضع حل لها في الإطار الذي يتخذون فيها قراراً لهم، ويمكن أن نحدد أهم الأسس التي ترتكز عليها عملية التمكين في : (خولة خميس عبيد الله، 2003، ص ص 107.110)

- **تفويض السلطات والمسؤوليات :** هناك خطة تدريجية تتضمنها استراتيجية المؤسسة يتم من خلالها عملية التفويض للعاملين في منهج الإدارة المفتوحة وقد حدد Carrol أهم خطواتها في : دراسة وتحليل لنوعيات وخبرات ومهارات وقدرات الأفراد العاملين ورغبتهما في تحمل المسؤولية وادرakaها وفهمها من جميع العاملين؛ تغيير وصف وظائف العاملين وتوسيع نطاق مسؤولياتها ومهامها؛ تدعيم مهارات العاملين للقيام بأنشطة إدارية واستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي والإحصائي لحل المشاكل.

- **مشاركة العاملين في رؤية الإدارة العليا :** بعد أن كانت رؤية وأهداف المؤسسة توضع بواسطة الإدارة العليا التي كانت تقرر ما يفعله الأفراد، أصبحت اليوم عملية صنع الرؤية وتحديد الاتجاه الرئيسي للمؤسسة عملية مشتركة ونتاجاً لتفاعل مجهودات الإدارة و العاملين وهذه النظرة ترتبط بأفعال وأسلوب جديد في التفكير والسلوك للعاملين يماثل تفكير وسلوك القيادة صاحبة الرؤية و لتحقيق فاعلية عملية تمكين العاملين فإن مبدأ مشاركة العاملين في الرؤية قد ركز على ضرورة توافر عنصرين هامين هما :

وجود رؤية مستقبلية واضحة تعبّر عن تصور الوضع والتميز المطلوب ويضمّن على أساسها إطار عملي يشكل القيم والمعتقدات والخطوط العريضة التي تم الاسترشاد بها لإدارة المؤسسة؛ اهتمام الإدارة العليا بتوصيل الرؤية ورسالة المؤسسة لجميع العاملين وليس اختيار عينة ممثلة لهم وطلب تصورهم حولها.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

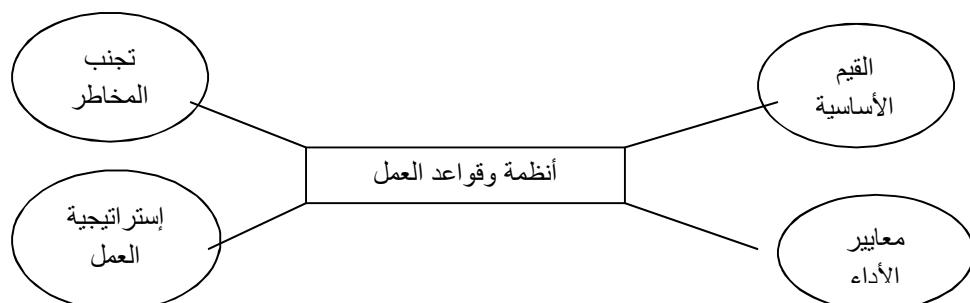
- وجود نظام وقواعد العمل : إن المؤسسات ذات التمكين المرتفع تتميز بأن عملية التمكين بها تتم في ضوء نظام ملائم يرتبط بأهداف ورسالة المؤسسة، وهذا النظام يسلكه جميع أفراد المؤسسة ما يكفي امكانيات وإبداعات كل فرد في المؤسسة، ويحدد الهيكل والقواعد العامة التي يتم من خلالها تنظيم عملية مشاركة العاملين وتوجيه جهودهم وترشيد قراراتهم مما يقلل من درجة الغموض وعدم التأكيد.

وقد أوضح Robert أن نظام العمل يؤكد على أربعة عناصر رئيسية يوصفها الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : العناصر الأربع لأنظمة وقواعد العمل

المستوى الثاني : حدود التصرفات

المستوى الأول : التأثير بالمعتقدات



المستوى الرابع : التفاعلي

المستوى الرابع : المعياري

المصدر : خولة خميس عبيد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

والشكل السابق يبين أن نظام العمل يتضمن أربعة مستويات رئيسية وهي :

- المستوى الأول : يرتكز على القيم الأساسية للمؤسسة.

- المستوى الثاني : يحدد القواعد الحاكمة للعمل والتصرفات التي يجب تجنبها والتي تحمل درجة كبيرة من المخاطر التي تؤثر على مركز المؤسسة.

- المستوى الثالث : يشير إلى المعايير والضوابط التي تحكم وتقسم الأداء.

- المستوى الرابع : يقوم على توضيح القضايا الرئيسية المهمة للمؤسسة مثل المتغيرات البيئية، الأحوال التنافسية المركز التسوقي للمؤسسة .

- تدعيم الاحساس والشعور بالأمان : يعد هذا العنصر ضرورياً وذلك كي يشعر العاملون بجدية النظام في تمكين العاملين، فهو يعتمد على الحصول على الثقة والاهتمام وقبول العاملين لتحمل المسؤولية مع الإدارة تجاه المخاطر وأعباء أعمال المؤسسة ولتحقيق ذلك يتطلب إعلان الإدارة والتصريح الرسمي لنقل السلطة والمسؤولية إلى العاملين وذلك من خلال : تحديد الرؤية العامة لعملية تمكين العاملين والغرض منها؛ ونقل هذه الرؤية للعاملين في صورة نشرات تشمل تحديد المقصود بعملية التمكين والنتائج المتوقعة منها؛ رؤية الإدارة لكيفية ومراحل تنفيذ العمليات الكاملة للتمكين.

2.2. متطلبات تمكين العاملين: لكي يتم التطبيق الناجح لتمكين العاملين في المؤسسات لابد من توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية قبل وأثناء وبعد عملية التمكين وهي : (شيماء مصطفى دكوري، 2010، ص ص 34-35)

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- الثقة الإدارية : أساس عملية التمكين الثقة، أي ثقة المديرين في مروءوسيهم وقد عرف بعض الباحثين الثقة المتبادلة بين الأشخاص بأنها توقع شخص أو مجموعة من الأشخاص بأن معلومات أو تعهدات شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص هي معلومات أو تعهدات صادقة ويمكن الاعتماد عليها، فعندما يثق المديرون في العاملين يعاملونهم معاملة تفضيلية، مثل إمدادهم بمعزid من المعلومات وحرية التصرف والاختيار. فالثقة من المدير تؤدي إلى تمكين سلطة العامل .

- الدعم الاجتماعي : لكي يشعر العاملون بالتمكين الفعلي فلا بد أن يشعروا بالدعم والتأييد من رؤسائهم وزملائهم، وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة العامل بالمؤسسة ويزور الوقت يحدث زيادة في مستوى انتمائه التنظيمي والتزامه.

- الأهداف والرؤية المستقبلية : يمكن للمؤسسة أن تتحقق درجة عالية من التمكين إذا أدرك العاملون بها أهداف ورؤية الإدارة العليا في التعامل مع الأزمات والاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة، ويترب على ذلك شعور العاملون بقدرهم على التصرف ذاتيا بدلا من انتظار الأوامر والتوجيهات من الإدارة العليا.

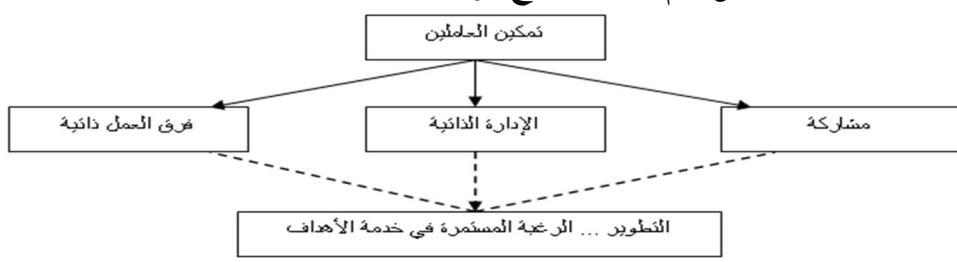
- فرق العمل : يتطلب تمكين العاملين ثقافة تنظيمية تؤكد على أهمية العنصر البشري وتشجع على بناء فرق عمل من خلال المشاركة في صنع القرارات واحترام أفكار فرق العمل من قبل الإدارة العليا، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أهمية فريق العمل في عملية التمكين إنما ترجع إلى أن الفريق يوفر الحاجة إلى الأمان والحرية فالفرق الممكنة تتفق وال حاجات العليا التي ذكرها ماسلو في تسلسله الهرمي للحاجات البشرية وتمثل الحاجات العليا هذه في حالة الفرق الممكنة في الحاجة إلى الابداع وتحقيق الذات . (علية عبد الحميد مرسي، 2004، ص 89)

- الاتصال الفعال : يعد الاتصال الفعال مع كل المستويات الإدارية هو المفتاح الأساسي لتمكين العاملين فالإدارة لا تستطيع حل أي مشكلة بمفردها لأن المعلومات المتعلقة بالمشكلة ليست متوفرة لديها وإنما لدى الأفراد القريبين من المشكلة، لذلك يجب إشراك هؤلاء الأفراد في الحل لأنه بدون مشاركتهم لن تحل المشكلة ولن يكون هناك التزام، وبدون التزام لن يتحقق التمكين .

- التدريب المستمر : لا يمكن تمكين العاملين بدون توفير التدريب الملائم لأنه لا يجب أن يفترض المديرون أن العاملين يفهمون أعمالهم أو يمتلكون المعرفة عن وظائفهم، إن تمكين العاملين يتطلب اكساب المعرفة والمهارة والأدوات اللازمة للتصرف الفعال بصفة مستمرة.

ومن جهة أخرى يعتمد نجاح تطبيق مفهوم تمكين العاملين على الدعامات الأساسية الموضحة في الشكل التالي والتي تمثل المفاتيح الرئيسية لعملية التمكين

الشكل رقم 02 : المفاتيح الرئيسية لعملية تمكين العاملين



المفاتيح الرئيسية لعملية التمكين

المصدر : سعيد ياسين عامر علي محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، مركز وابديسرقيس للاستشارات و التطوير الإداري، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998، ص 168.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

ويوضح الشكل السابق أن عملية تمكين العاملين تستند إلى دعائم رئيسية تمثل المفاهيم الرئيسية لها وهي :

- **مشاركة المعلومات :** فالمعلومات هي المادة الخام للقرار الإداري، ولا يمكن العاملون من اتخاذ القرارات والتصرفات إلا حين توفر المعلومات، حيث يجب أن تكون صحيحة وملائمة من حيث الكم والكيف والتوقيت وتساعد ثورة الاتصالات الحديثة على نشر المعلومات المطلوبة بين الأطراف المعنية بالسرعة والكفاءة والفعالية الملائمة. وأهم أنواع المعلومات المطلوبة هي ما تتعلق بالموقف المالي، التشغيلي والتسوقي للمؤسسة مثل رقم المبيعات؛ المنافسة؛ الأرباح؛ التكاليف؛ خطط المستقبل للتوسيع والنمو والتطوير .

- **إطار الإدارة الذاتية :** لابد من تحديد الإطار الذي يمكن العاملين من التحرك الذاتي، وأن يتم توضيح حدود التصرفات ونطاق المسؤوليات والأدوار التي سيقومون بها العاملون. كما أن الإطار يجب أن يحدد كيفية توجيه الإدارة لطاقات العاملين وقراراهم الإبداعية في المسار الصحيح، ويجب توضيح عناصر هامة مثل: الرسالة والأهداف؛ القيم؛ صورة المؤسسة حالياً ومستقبلاً ودور المؤسسة في المجتمع؛ الهيكل التنظيمي؛ السياسات والنظم.

- **فرق العمل ذاتية الإدارة :** وتأخذ فرق العمل ذاتية الإدارة على عاتقها معظم بل جميع مسؤوليات المدير والمشرف التقليدي، فتقوم بتحديد الأهداف والتخطيط وحل المشكلات واتخاذ القرارات وتوزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات وتقدير الأعمال، فهي مستقلة نسبياً وتحرك ذاتياً وتعطي مجهودات الفريق على مجهودات الأعضاء ويجيد أفراد هذا الفريق التدريب وترتيب الوظائف الأمر الذي يكسب العمل بمرونة وفعالية .

3.2. **مراحل تطبيق تمكين العاملين ومعوقاته:** لقد حدد الباحثون في هذا الموضوع بأن تطبيق التمكين يمر بعدة مراحل، فنجد أن كل من Ford and Fottler أوصيا بالتنفيذ التدريجي، لأن هذا الأسلوب يركز على محتوى الوظيفة أولاً ومن ثم يتم إشراك الموظفين الممكّنين في اتخاذ القرارات المتعلقة ببيئة الوظيفة، وخلال مرحلة التمكين يمكن للإدارة متابعة تقدم الموظفين لتقييم استعدادهم ومستوى ارتياح المديرين للتخلّي عن السلطة، ويمكن تحسين هذه الخطوات المقترنة في النقاط التالية: (فاتن محمود الملفوح، 2016، ص 35.36)

- **تحديد أسباب الحاجة إلى التغيير:** أول خطوة أن يقرر المدير لماذا يريد أن يتبنّى برنامج التمكين للعاملين، وضوح السبب أو الأسباب من وراء تبني التمكين، هل السبب: تحسين خدمة العملاء؛ رفع مستوى الجودة؛ زيادة الإنتاجية؛ تنمية قدرات ومهارات المرؤوسين؛ تخفيف عبء العمل عن المدير

- **التغيير في سلوك المديرين:** إذ تعتبر أحد التحديات التي يجب أن يتغلب عليها المديرون لإيجاد بيئة عمل ممكنة تتصل بتعلم كيفية التخلّي عن جزء من السلطة والقوة الممنوحة للمديرين ومنحها للمرؤوسين.

- **تحديد القرارات التي يشارك فيها المرؤوسين:** فعلى الإدارة أن تحدد طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسين بشكل تدريجي.

- **تكوين فرق العمل:** لابد أن تتضمن جهود التمكين استخدام أسلوب الفريق، فالموظفون الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكاراهم وأفضل من تلك الفردية، فيجب على المنظمة أن تعمل على إعادة تصميم العمل حتى يكون لفرق العمل أن تبرز بشكل طبيعي.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- المشاركة في المعلومات: لكي يمكن للمرؤوسين اتخاذ القرارات السليمة فإنهم يحتاجون لمعلومات كافية تمكّنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، وكلما توفرت معلومات أكثر للمرؤوسين عن طريقة أداء عملهم كلما زادت مساهمتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.
- اختيار الأفراد المناسبين : يجب على المديرين اختيار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي وبالتالي يفضل أن تتوافق للمنظمة معايير واضحة ومحددة لكيفية اختيار الأفراد المناسبين.
- توفير التدريب: فالتدريب يعتبر أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين العاملين، ولا بد للمنظمة من توفير برامج تدريبية كافية للمرؤوسين.
- الاتصال لتوصيل التوقعات: يجب أن يتم شرح وتوضيح ما المقصود بالتمكين وما هي واجبات المرؤوسين ومتطلبات وظائفهم، ويمكن استخدام خطة عمل الإدارة وأداء العاملين كوسائل لتوصيل توقعات الإدارة للموظفين.
- وضع برنامج للمكافآت والتقدير: لكي يكتب لجهود التمكين النجاح يجب أن يتم ربط المكافآت والتقدير الذي يحصل عليها الموظفون بأهداف المنظمة، ولا بد للمنظمة من تصميم نظام مكافآت يتلاءم مع منهج التمكين لديها.
- عدم استعجال النتائج: لا يمكن تغيير بيئة العمل في يوم وليلة، ويجب الحذر من مقاومة التغيير حيث سيقاوم الموظفون أي محاولة لإيجاد برنامج يمكن أن يضيف على عاتقهم مسؤوليات جديدة وعما أن برنامج التمكين سيضيف تغيير فعلى الإدارة عدم الاستعجال للحصول على نتائج سريعة، فالتمكين عملية شاملة وتأخذ وقتاً طويلاً وتتضمن جميع الأطراف في المنظمة.

ومن جهة أخرى أوضحت دراسة أخرى أن هناك ستة خطوات للتنفيذ وهي : (Anvancevich & Matteson , 1996, pp33.35)

- تحديد الظروف التي تسبب الضعف للعاملين بالمؤسسة .
- تنفيذ استراتيجية التمكين من خلال مشاركة الإدارة؛ تدريب فرق العمل؛ الإدارة الذاتية؛ تطوير النظم الإدارية
- إزالة الظروف التي تسببت في ضعف العاملين
- توفير المعلومات
- الشعور بالتمكين
- الشعور بنتائج التمكين

ورغم كل هذه الجهودات في تطبيق تمكين العاملين إلا أنه قد تواجه المؤسسات بعض المعوقات التي قد تحد من قدرتها على تطبيق التمكين، حيث أن عملية التمكين حالها حال أي عملية تطبق داخل التنظيمات تواجه جملة من العقبات والتحديات والتي إذا لم تواجهها الإدارة ستؤدي إلى فشل العملية بكمالها، نذكر منها: (عماد علي المهرات، 2010، ص 45)

- ضعف وقلة ومهارات العاملين .
- غياب الثقة ما بين الإدارة والعاملين.
- عدم قناعة الإدارة العليا بأهمية التمكين.
- وجود نظام اتصال ضعيف وغير فعال داخل المنظمة.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- وجود نظام قيادة تقليدية بحيث يحد من دور العاملين.
- العشوائية وعدم العدالة في كل من نظام المكافآت ونظام الحوافز.
- ضعف العلاقة ما بين العاملين.
- عدم وضوح الأهداف بالنسبة للعاملين.
- ضعف العملية التدريبية من حيث الكم والكيف.
- مناخ تنظيمي غير صحي بحيث ينعكس سلباً على معنويات العاملين والذي بدوره يؤثر على إنتاجهم وأدائهم.
- نظام رقابي صارم ليس مجده التصرف وبالتالي يحد من الإبداع.
- غياب فرق العمل من بيئه المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك معوقات وصعوبات أخرى تواجه المؤسسات المختلفة في تطبيق استراتيجية تمكين العاملين

وهي (شاكر أحمد العدوان، 2014، ص 32.31)

- مقاومة التغيير من قبل المديرين والعاملين أنفسهم.
- خوف العاملين من تحمل المسؤولية والمحاسبة.
- عدم توافر الموارد التنظيمية الالازمة لتطبيق منهج تمكين العاملين واستراتيجيته.
- جمود الثقافة التنظيمية (غير المشجعة على تبني الأفكار الإبداعية الجديدة).
- رتابة وجمود الهيكل التنظيمي وتعدد مستوياته الإدارية.
- البيروقراطية السلبية وتختلف السياسات الإدارية.
- خوف المدراء على مراكزهم الوظيفية.

ثانياً: أساسيات تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة

في ظل اقتصاد المعرفة التنافسي وتكنولوجيا المعلومات، أصبح الاهتمام بالمعرفة هو الأمر الذي توليه المؤسسات الأهمية القصوى، وأصبح رأس المال الفكري هو الثروة الحقيقية لها، باعتباره أهم عنصر في تعزيز العملية الابتكارية، وال قادر على تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة، لأن رأس المال الذي لا ينفذ بل يزداد بزيادة الاستثمار فيه، ووجب التعامل معه على أنه مورد استراتيجي يتوجب الحفاظ عليه والعمل على استمراره، لأن الأداة الاستراتيجية التي تضمنها المؤسسة البقاء، وعليه يتم في هذا الإطار توضيح أهم متطلبات تنمية رأس المال الفكري من خلال النقاط التالية:

1- ماهية رأس المال الفكري:

أصبحت الموجودات غير الملموسة (رأس المال الفكري) في ظل اقتصاد المعرفة المورد الاستراتيجي لثروة المؤسسة، ونجاحها في ظل المنافسة يتوقف على قيمة هذه الموجودات وإدارتها الفعالة، هذه الأخيرة التي تسمح بتوظيف مهارات وخبرات الأفراد من أجل تعزيز الميزة التنافسية وخلق القيمة ونறع على ماهية رأس المال الفكري من خلال اعطاء أهم التعاريف له وابراز أهميته وخصائصه.

1.1. مفهوم رأس المال الفكري: كل المؤسسات تحتاج إلى رأس المال من أجل إدارة عملياتها، ورأس المال مكون من شقين: الأول مادي، والثاني فكري وتحدد من خلالهما القيمة السوقية للمؤسسة وتعدد التعاريف التي أعطيت لمفهوم رأس المال الفكري، كما تعددت مسمياته ومصطلحاته فمنها: الموجودات غير الملموسة، رأس المال غير الملموس، رأس

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

المال المعرفة، رأس المال الفكري الاستراتيجي، ورأس المال الرقمي، ولكن أكثر المصطلحات استعمالاً وشيوعاً هو رأس المال الفكري.

ومن أبرز المفاهيم والآراء في هذا المجال ما جاء به (Stewart): إذ يرى أن مهارات العاملين ومعلوماتهم تعد رأس مال فكري إذا كانت متميزة بحيث لا يوجد من يمتلك هذه المهارات في المنظمات المنافسة فضلاً عن كونها استراتيجية أي أن يكون لها قيمة يدفع الزبون لها ثمناً للحصول عليها عن طريق شرائهم للمنتجات المتميزة. (فرحانى لوزة، 2016، ص 65) وتعرف منظمة (OCED) الرأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لفتين من الأصول غير الملموسة هي رأس المال التنظيمي (الميكلى) ورأس المال البشري. (سعدون حمود جثير الريعاوى، حسين وليد حسين عباس، 2015، ص 60) ويرى (Edvinsson) أن رأس المال الفكري هو "الأصول غير الملموسة التي تتسم بعدم وجود كيان مادي، بالإضافة إلى عدم تأكيد من المنافع المستقبلية منا نظراً لصعوبة التنبؤ بالعمر الإنتاجي لها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قياسها وتقييمها، إلا أن هذه الأصول تعتبر من محددات القدرات التنافسية للمنظمة. (نعمية يحياوي، نحوى حرنان، 2015، ص 153)

ويعرفه (Ulrich) على أنه مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعروفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التكنولوجيا. (Ulrich, 1998, p02)

على ضوء ما تقدم من تعريف لرأس المال الفكري، نلاحظ أنها تختلف باختلاف وجهات النظر لهذا المفهوم ولكنها في جملتها تتفق على أنه عبارة عن: مجموعة الخبرات والقدرات والمهارات والكفاءات المتميزة لأفراد المؤسسة، ومجموعة الأفراد التي تنتج أفكار جديدة وتقدم إبداعات أو ابتكارات أو شيء متميز بالنسبة للمؤسسة، كما أنه لا يرتبط بكافة العناصر البشرية في المؤسسة إنما يتواجد لدى فئة محددة منها، وهناك إسهامات لهذه العناصر في تحقيق جوانب إيجابية بالنسبة للمؤسسة تمثل بتحفيض تكلفة منتجاتها، وتحسين علاقتها مع عملائها، وزيادة إنتاجيتها ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية لها، إضافة إلى أن رأس المال الفكري لا يتحدد في مستوى إداري معين إنما يتواجد في جميع المستويات التنظيمية.

2.1 أهمية رأس المال الفكري: تبيّن أهمية رأس المال الفكري من أهمية الدور الذي تلعبه هذه النخبة من القوى العاملة، والمتمثل بتقدیم الأفكار الجديدة والابتكارات والمخترعات التي تساهم في تحسين المركز التنافسي للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن استعراض هذه الأهمية على النحو الآتي: (يسام عبد الرحمن يوسف، 2005، ص 38)

- أن الإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري قد تكون الحدود النهائية للأداء المؤسسي، إذ أن المؤسسات التي ترغب بالنجاح في بيئه أعمال اليوم ينبغي لها أن تقوم باستثمارات مناسبة للموجودات الفكرية، لكي تمتلك أفراداً يتمتعون بقدرات ومهارات تفوق منافسيها، لذا فإن الأفراد العاملين في منظمات اليوم عليهم الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل المعرفي والذي تكون فيه مسؤولياتهم أوسع وأعمق.

- إن رأس المال الفكري يعد من أهم مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات المعاصرة إذ أن استراتيجية التميز لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاتجاهات الفكرية والمتمثلة بالإبداع وتقدیم منتجات جديدة وما يتعلق بالبحث والتطوير.

- تعتبر المؤسسات المعاصرة أن رأس المال الفكري أقوى سلاح تنافسي الذي يتمثل بالموجودات الأكثر أهمية، إذ تسعى إدارة هذه المؤسسات في القرن الحادى والعشرين إلى زيادة إنتاجية العمل المعرفي والفرد المثقف، إذ أن أكثر الموجودات قيمة هي الموجودات الفكرية.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- أن أهمية رأس المال الفكري تأتي من كونه يمثل أهم مصادر الثروة ودعائم القوة لأي مؤسسة، وأن الاهتمام به يعد قضية تفرضها طبيعة التحدي العلمي والتكنولوجي المعاصر، فالقدرات الفكرية العالمية تعد أهم الأسلحة التي تعتمدتها الأمم والشعوب في الصراع العالمي الراهن.

لقد أكد Broun على أهمية استثمار رأس المال الفكري بقوله "إن رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج" هذا الوصف لهذه الفئة يجعل من السهل التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تجنيها أي مؤسسة من خلال الاهتمام برأس المال الفكري، وذلك لأنه يقود إلى ما يلي: (سمية بوران، 2016، ص 154-155).

- زيادة القدرة الإبداعية .
- إيهار وجذب العملاء وتعزيز ولائهم.
- تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة أو المطورة، وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذي يليه.
- خفض التكاليف وإمكان البيع بأسعار تنافسية.
- تحسين الإنتاجية.
- تعزيز القدرة التنافسية.
- إن رأس المال الفكري يعتبر من أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين، لأنه يمثل قوة علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم فضلاً عن ابتكاراتهم المتلاحقة.
- توظيف النظم القياسية التي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري، فهو يعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية.
- الحاجة إلى إعطاء جهود التنمية البشرية والتدريب مضموناً استراتيجياً يلبي احتياجات تنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي في جانب وقيمة رأس المال المعرفي للمجتمع ومؤسساته في جانب آخر.
- من هذا المنطلق جاء التركيز على رأس المال الفكري باعتباره استراتيجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة.

3.1. خصائص رأس المال الفكري: إن رأس المال الفكري يمثل مجموعة من الأفراد الذين يتواجد لديهم قدرات معرفية وتنظيمية تميزهم عن غيرهم من الأفراد، ولتأصيل مفهوم رأس المال الفكري بشكل أكثر تحديداً سنتعرض لخصائص الأفراد الذين يمثلون رأس المال الفكري للمؤسسة، كما يتضح على النحو التالي: (عزيز دحماني، 2015، ص 32-33)

- يتميز الأفراد الذين يمثلون رأس مال الفكرى بتوافر مهارات وخبرات عالية ومتعددة.
- يفضل رأس المال الفكري العمل ضمن الهياكل التنظيمية المرنة.
- يتسم رأس المال الفكري بالاستقلالية في الفكر والعمل.
- يتفاعل رأس المال الفكري بشكل أكثر إيجابية في المناخ الإداري الذي يتسم باللامركزية في اتخاذ القرارات.
- لا يرغب رأس المال الفكري في العمل في التنظيمات التي يسودها المناخ الرسمي الكامل.
- يميل رأس المال الفكري نحو المبادأة والسعى المستمر نحو تقديم الأفكار والمقترحات الابتكارية والتي قد تكون غير مألوفة في بعض الأحيان.
- يفضل رأس المال الفكري التعامل مع القضايا التي تتسم بعدم التأكيد، لأنها تعتبر مجالاً خصباً لإبراز القدرات المتميزة للعاملين.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- يمثل رأس المال الفكري المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح.
- يحاول رأس المال الفكري الانفتاح على الخبرة من خلال السعي المستمر نحو الاستفادة من خبرات الآخرين.
- يتواجد رأس المال الفكري في كافة المستويات الإدارية ولكن بدرجات متفاوتة.

ويمكن إجمال خصائص الرأس المال الفكري كالتالي: (الهلالي الشربيني الهلالي، 2011، ص 24.23)

❖ **الخصائص التنظيمية:** وترتبط بالبيئة المؤسسية التي تتضمن:

- تواجد رأس المال الفكري في جميع المستويات الإدارية
- المرونة التي تساعد على التجديد المستمر من خلال الأفراد
- احتواء التنظيم للعلاقات غير الرسمية.
- البعد عن المركبة الإدارية.

❖ **الخصائص المهنية:** وترتبط بمارسة العناصر البشرية داخل التنظيم والتي تتضمن:

- امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث يكون من الصعب استبدالهم.
- التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية.
- التدريب الأثري.

❖ **الخصائص الشخصية والسلوكية:** وترتبط بالعنصر البشري وبنائه الذاتي وتتضمن:

- الميل إلى تحمل المحاطرة، والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة وحب العمل في ظل حالات عدم التأكد.
- الاستفادة من خبرات الآخرين (الانفتاح على الخبرة)
- المبادرة بتقديم أفكار ومقترنات بناءة.
- الحسم وعدم التردد في إصدار القرارات.
- القدرة على التخمين وحسن البصيرة.
- الاستقلالية في الفكر والعمل.
- المثابرة في العمل.
- الثقة العالية بالنفس.

2- آليات تنمية رأس المال البشري :

إن زيادة الاهتمام برأس المال الفكري واعتباره الثروة الأعظم للمؤسسة المعاصرة، يجعل تنميته أمراً مطلوباً في ظل التناقض الشديد، وقبل التعرف على أهم آليات تنمية رأس المال الفكري يجب إبراز أهميتها ومحدداتها

1.2.مفهوم تنمية رأس المال الفكري وأهميته: يعني بمفهوم تنمية رأس المال الفكري تلك المدخلات التي تقوم بها المؤسسات في ميدان تدعيم الموهاب البشرية وترقية التقنيات والمهارات التي تعزز المنافع التنافسية وتسمح بتكوين قيمة فريدة تبقى بعيدة عن منال المؤسسات الأخرى، وهذا يعني أن التنمية في تعليم العاملين وترقية مهاراتهم هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي أساسي ترتكز عليه المؤسسة في بناء مواردها البشرية. (محمد راتول، أحمد مصنوعة، 2011، ص 11)

وتجسد أهمية التنمية في الأصول الفكرية من خلال الجوانب التالية: (محمد زبير، شوقي جدي، 2011، ص 11.10)

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

- تعزز تنمية رأس المال الفكري مستوى أداء المؤسسات وخاصة تلك التي تتمتع بمركز استراتيجي قوي على عكس المؤسسات ذات المركز الاستراتيجي الضعيف إذ تؤكد أدبيات التخطيط الاستراتيجي على أهمية الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في تحديد مستوى الاستثمار في الموارد المعرفية.
- تساهم تنمية رأس المال الفكري على تشجيع الإبداع والابتكار، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى وجود علاقة طردية قوية بين تنمية رأس المال الفكري وبين الإبداع والابتكار من قبل الأفراد العاملين في المنظمة.
- تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة والمطورة، وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذى ليه.
- خفض التكاليف وإمكان البيع بأسعار تنافسية، إضافة إلى تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة الإبداعية.
- إهار وجذب الزبائن وتعزيز ولائهم والحفاظ عليهم.
- تنمية سمعة طيبة عن المنظمة وخلق انطباعات ذهنية حيدة عنها لدى الزبائن.

2.2. محددات تنمية رأس المال الفكري: يتطلب بناء رأس المال الفكري مجموعة من الشروط والظروف الملائمة والتي تتمثل في ما يلي: (فرحاتي لوبيزة ، ص88)

- إنشاء أقطاب صناعية على مستوى المؤسسات، وتكون قادرة ماديا وبشريا على الاستفادة من المعرفة المتاحة.
- إنشاء محيط وإطار معرفي من خلال توفير تكنولوجيا لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تكوين هذه الأقطاب المعرفية.
- ضرورة التعاون بين الجامعة ومحيط الأعمال ومراكز البحث من أجل تكوين المعرفة والاستفادة منها.
- على المؤسسة أن تركز على العناصر الجوهرية الممثلة في رأس مال الفكرى وأن أصولها الفكرية ومكوناتها المعرفية تختلف عن تلك التي عند غيرها من المؤسسات لذلك عليها أن تدرك كيفية استثمارها بشكل جيد.
- على المؤسسة أن تحسن إدارة مواردها المعرفية الموجودة أصلاً عندها، وعدم تضييع الوقت في البحث عن موارد جديدة.
- ما يمكن التوصل إليه مما سبق أن عملية بناء وتكوين رأس المال الفكري في المنظمة وهو نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج إلى استثمارات ووقت زمني طويل لتكونيه، وأن الخصائص التي يكتسبها رأس المال الفكري دون غيره أعطته أهمية بالغة ومكانة مهمة في أي عملية يكون المهدف منها قاعدة لرأس المال الفكري وتحسيدها في المؤسسة .

3.2. أساليب تنمية رأس المال الفكري: هناك عدة أساليب يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها في تنمية رأس المال الفكري وأهمها:

- **التدريب:** يمثل التدريب أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات، لأن ما ينفق فيه يعتبر استثماراً في الموارد البشرية، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهداف المؤسسة، وتبرز أهميته بالنسبة للفرد في أنه وسيلة لزيادة المعرفة والمهارات، أما بالنسبة للمؤسسة فتظهر في عدة أشكال كانخفاض معدلات حوادث العمل.
- **التكوين:** تقتصر المؤسسة بالتاكوين، لأن ما ينفق فيه يمثل استثماراً في الموارد البشرية قد يكون له عائدًا يظهر في شكل زيادة وتحسين كفاءة العاملين.
- **البحث والتطوير:** يكتسي هذا من الاستثمار أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الكبيرة الصناعية منها بشكل خاص، فإذا كان بحاجة المؤسسات وتفوقها ونمو الدول ورقبيها قد ارتبط إلى وقت قريب بالإمكانات المادية والثروات الطبيعية فإن تجارب راهنة تتعلق بدول حققت قفزات عملاقة في مجال التصنيع والتنمية الاقتصادية، ومؤسسات

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

اقتصادية تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة وبلغت مستويات ريادية، بینت أن كل ذلك تحقق بفضل اعتمادها على موارد ذات طبيعة غير مادية، تجلت في مطلع القرن الحادي والعشرين بالأصول المعرفية.

إن عمليات البحث والتطوير الناجحة من داخل المؤسسات تتحقق تحفيضاً كبيراً في تكاليف الحصول عليها من مصادر خارجية، فقد أصبحت العلاقة بين التقدم التقاني ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أقوى من أي وقت مضى، ويقدر الخبراء الاقتصاديون العالميون أن أكثر من 45% من تزايد نمو دخل الفرد عبر السنوات الماضية في الغرب يعود إلى التقدم التقاني، ومن ثم فإن الاستثمار في قطاع البحث والتطوير التقاني قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية بالمقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الأخرى. (عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصطفى، 2013، ص 32)

- **التحفيز** : يشكل التحفيز دوراً رئيسياً في توفير بيئة عمل مناسبة، ويتحقق هذا الدور في المؤسسات المختلفة من خلال تحفيز الأفراد لتقديم خدماتهم، ولضمان تحفيزهم والتزامهم تجاه تحقيق أهداف المؤسسة، في المقابل إن تناهيل وجود نظام حواجز قانوني وفعال يكفل حقوق وامتيازات العاملين ويعرض المؤسسات للعديد من المخاطر، التي تؤثر سلباً على محمل الأداء الوظيفي والسلوكي.

ثالثاً: أهمية تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري

إن تنمية الفرد لنفسه تعود إلى مدى تمكنه من عمله، أي مدى مهارته في إنجازه وأيضاً مدى توفر المعلومات الأساسية في وقتها حول المهام، إلا أن طبيعة التغيير في وسائل وأساليب إنجاز الأعمال يتطلب التدريب المستمر للأفراد، حيث يزيد التدريب الموجه للأداء من قدرات الأفراد في إنجاز مهامهم ليس بالشكل الأفضل والمتميز فقط، إنما يعطيهم الثقة والقدرة الذهنية على الإبداع وتطوير وإتقان العمل وبالتالي تحمل المسؤولية، ويزداد شعور الفرد بذاته، وفي المقابل فإن الفرد يتوجه إلى السلوك الانسحابي في حالة عدم قدرته على أداء الأعمال لأي سبب كان، وتختفي فعالية الفرد الذاتية، ويكون هناك التخوف من تحمل المسؤوليات والتهاون بها، فعندما تكون قدرات ومهارات وعارف الفرد منسجمة مع أداءه للعمل فإنه سوف يبحث عن عمل جديد أو مسؤوليات أكبر، وعندما يكون نقص في هذه القدرات والمهارات والمعرفة فإنه سوف يتم البحث عن وسائل وآليات زيادة ودعمها، لذلك فإن التدريب يساعد على مثل هذه المهارات وزيادة القدرات الأولية عندما يعطي التدريب ثماره، وتزداد قدرات ومهارات الفرد فإنه سوف يعيد الكفة مرة أخرى بالبحث عن عمل جديد ومسؤوليات أكبر.

توجد علاقة قوية بين تحديد أهداف العمل والدافعية لإنجاز العمل، فسلوك الفرد الموجه لتحقيق أهداف معينة، والذي يتحقق عن مستوى معين من الأداء يبدأ بتقييم العاملين لأنفسهم والتي تعبّر عن نفسها في شكل رغبات والإشباعها فإن العاملين يضعون لأنفسهم أهدافاً يحرضون على تحقيقها، ومنه فالأهداف التي يضعها العاملين تحدد سلوكهم وأدائهم. (محمد الطاهر دربوش، راضية عروف، 2015، ص 104)

ولذلك فإن أهمية تمكين العاملين في تنمية الرأس المال الفكري تظهر من خلال مجموعة من العناصر يمكن توضيحها في ما يلي: (محمد الطاهر دربوش، راضية عروف، 2015، ص ص. 104.106)

1. تطوير العاملين:

الأشكال العديدة للتمكين تمنح العاملين فرصة تحسين مهاراتهم في صنع القرارات والاستعداد لمستويات أعلى من المسؤولية، ذلك أن صنع القرارات من خلال الفرق قد يوفر فوائد إضافية تمثل في تعزيز العمل الفرقي وروح الزمالة إذ يتعلم أعضاء الفريق المزيد حول بعضهم البعض ويثمنون مهارات بعضهم البعض.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

2. تمكين العاملين وشعورهم بالرضا:

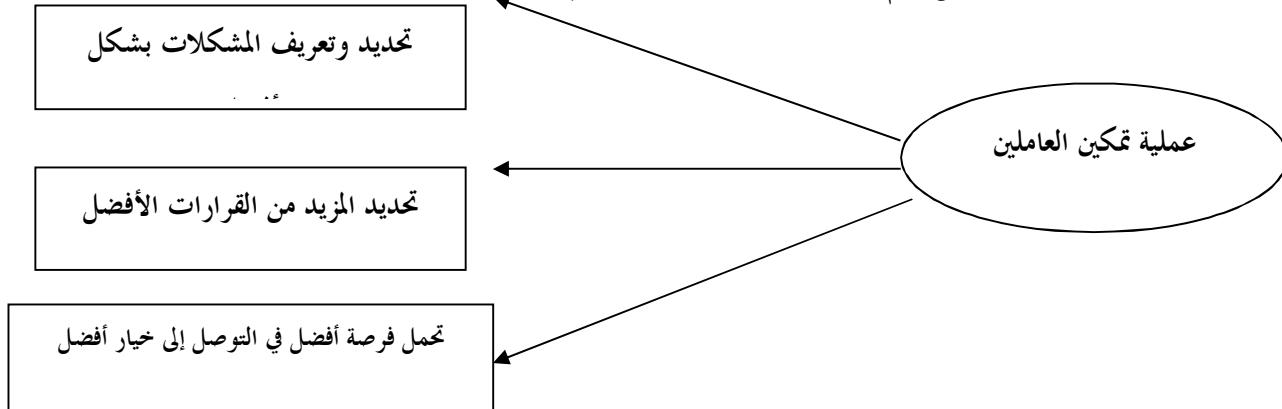
تدرك العديد من المنظمات بأن التمكين العاملين غالباً ما يحسن شعور العاملين بالرضا وإحساسهم بالتمكين، إن التمكين يتصل بشعور الفرد بالسيطرة والفعالية الذاتية عندما يمنح سلطة في أوضاع كان يشعر فيها سابقاً بالعجز، ويعمل التمكين على زيادة مستوى شعور العاملين بالرضا وذلك لأن العاملين يشعرون بقدر أقل من الضغوطات عندما يكون لهم شيء من السيطرة على الأحداث، كما أن التمكين يشمل على مشاعر الفاعلية الذاتية، حيث يشعر الأفراد بقدراتهم على أداء مهمة معينة، وبصورة عامة تجاه تحديات الحياة الأخرى.

وبالطبع فإن تحديد مدى شعور العاملين بمستوى أعلى من التمكين والرضا يعتمد على الحالة ذات الصلة، وفي هذا السياق يتمثل أحد العوامل في نوع القرار، فالعاملين عادةً يشعرون بمستوى أعلى من الرضا عندما يشاركون في اختيار طرق عمل أفضل وصنع القرارات التكتيكية الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على عملهم، وعلى النقيض من ذلك فإن مشاركتهم في تحديد استراتيجية المنظمة مثل تحديد إمكانية تقديم منتج جديد يمكن أن تحمل تأثيراً أقل على شعورهم بالرضا الوظيفي.

3. جودة القرارات:

السبب الأساسي الذي يدفع إلى تشجيع تمكين العاملين هو أن التمكين يمكن أن يحسن من القرارات وينطبق هذا الأمر بصورة رئيسية على القرارات المعقّدة التي يمتلك حيالها العاملون المعلومات المطلوبة، ففي مثل هذه الحالة يكون العاملون أقرب إلى الزبائن وفعاليّات الإنتاج بحيث يعرفون في معظم الأحيان المواضيع التي يمكن فيها للمنظمة أن توفر شيئاً من المال وتحسن المنتجات أو جودة الخدمة، وتدرك الفرص غير المستمرة، ويمكن لعملية تمكين العاملين أن تحسن من جودة القرارات بثلاث طرق وكما هو وارد في الشكل:

الشكل رقم 03: مساهمة تمكين العاملين في جودة القرارات



المصدر: محمد الطاهر دربوش، راضية عروف، مرجع سبق ذكره، ص 105.

من الشكل يتضح بأن:

- أن عملية التمكين يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى تعريف أدق للمشكلة ذلك أن العاملين عبر العديد من الجوانب يتحسّنون بيئه المنظمة، وعندما تتضارب فعاليات المنظمة مع توقعات الريائين فإن العاملين هم أول من يعرف ذلك.
- أن تمكين العاملين يمكن أن يحسن من عدد وجودة القرارات التي تستهدف المشكلات المنظمية، ففي المجتمعات التي تخضع لتنسيق جيد، يستطيع أعضاء الفريق إيجاد التنااغم من خلال دمج معلوماتهم ومعرفتهم بهدف تشكيل بدائل جديدة

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

لا يمكن للعضو الواحد أن يتوصّل إليها بمفرده، وبكلمات أخرى إن عدّة أفراد يعمّلون معاً ويستفيدون من قدرات ومهارات بعضهم البعض يمكن أن يقدموا المزيد من الحلول الأفضل التي لا يمكن التوصّل إليها في حالة العمل الفردي.

- أن تمكين العاملين في القرارات يزيد من احتمالات التوصّل إلى القرارات الأفضل، وبالطبع فإن هذا الأمر يظهر لأن هناك عدّة أفراد يعمّلون معاً نحو تحليل البدائل بشكل أدقّ مما يمكن أن يكون عليه الأمر في حالة العمل الفردي.

4. الالتزام بالقرارات:

إن العاملين الذين يقومون بتنفيذ القرارات المنظمة يجب أن يكون لهم دور في اختيار مسار التطبيق، وأن هذا التمكين يوجد ملكية نفسية للقرار.

وهنا عوضاً من أن ينظر العاملون إلى أنفسهم على أنهم وكلاء لقرار شخص آخر فإنهم يشعرون شخصياً مسؤّلين لهم عن نجاح القرار، وبالتالي سيجدون مقاومة أقل تجاه التغيير وسيشعرون بدافعية أعلى نحو تطبيق تلك القرارات.

خاتمة :

لقد أصبحت الحاجة للتغيير في أساليب العمل الإداري أكثر إلحاحاً خاصة مع بداية الألفية الجديدة، هذه الضرورة في التغيير، ناتجة عن التطور المتسارع في التكنولوجيا والانفجار المعرفي، والتأكيد المتزايد على الجودة والمرونة في السلع والخدمات، فالمؤسسات الحديثة، أصبحت تسعى هي الأخرى إلى إحداث التغييرات في إدارتها لمواردها البشرية، من خلال إتباعها للعديد من الاستراتيجيات التي تهتم بالموارد البشرية التي ظهرت طيلة تطور الفكر الإداري وذلك بما يتوافق مع هذه التغييرات والمهدّف من ذلك هو كسب ولاء وانتفاء الأفراد لتحقيق أهداف المنظمة، ونجد من أهم هذه الاستراتيجيات استراتيجية التمكين.

يمكن النظر لموضوع التمكين بحد ذاته بأنه فكرة حديثة في الفكر الإداري حيث جأت إليه الإدارات كاستراتيجية فعالة للاستفادة من قدرات العاملين لمواجهة التغيرات الكثيرة المستمرة في البيئة المحيطة بنشاطات المؤسسة، حيث يدعى التمكين إلى إعطاء صلاحيات للعامل للتصرف مباشرة في الأمور التي تم الاتفاق عليها بين المدير والعامل ويكون العامل المسؤول النهائي عن النتائج، وهذا يعني أن يتخلّى المدير عمّ سلطة اتخاذ القرار لصالح المرؤوسين.

ان نمو وتطور المؤسسات وتقدمها يفرض عليها ضرورة تنمية وتطوير مواردها المعرفية والعمل على استغلالها الأمثل في ظل المنافسة الحادة التي تطرحها التحديات المختلفة، حيث أصبح ينظر لرأس المال الفكري على أنه الشروءة الحقيقة للمؤسسة وتحقق من خلاله التميّز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية الموجودة لديها وتدعيم الامكانيات البشرية .

يعتبر التمكين أسلوباً للتعلم، يستطيع من خلاله العاملون من تنمية مهاراتهم ومعارفهم، لذلك فإن الأفراد عندما يمتلكون صلاحيات اتخاذ القرارات وحرية التصرف والتفكير واختبار الوسائل والأساليب المحققة للأهداف التنظيمية، فإنهم بذلك يستطيعون اكتشاف المعرفة وتحصيلها وتبادلها ونشرها وتوظيفها، وتحسين العمليات التنظيمية وتنمية قدراتهم ومسارتهم الوظيفية، لذا تتطلب عملية التعلم التنظيمي تمكين الأفراد في المؤسسة بالصلاحيات الضرورية، وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها لمارسة أعمالهم وواجباتهم وتعلمهن، وخلاصة القول أن على المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق التميّز من خلال رأس مالها الفكري تهيئ المناخ التنظيمي المناسب لقدرات وامكانيات مواردها البشرية بإعطائهم الحرية في التصرف من خلال تبني مفهوم تمكين العاملين واقتناع الادارة والمؤسسة به .

قائمة المراجع :

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

1. أحمد الخطيب ، عادل سالم معايعة ، الإدارة الحديثة - نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2009.
2. الهلالي الشربيني الهلالي ، ادارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد 22، جامعة المنصورة، 2011.
3. بربلي لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
4. بسام عبد الرحمن يوسف ، أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005.
5. خولة خميس عبيد الله ، أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين ، مذكرة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2003.
6. رامي جمال اندراؤس ، عادل سالم معايعة ، الإدارة بالثقة والتمكين - مدخل لتطوير المؤسسات - عالم الكتب الحديث ، اربد ، 2008.
7. زيهم عصمت محمود ثابت ، إدراك دور الإدارة العليا لأهمية تمكين العاملين في المؤسسات الحكومية الخدمية ، مذكرة ماجستير ، الادارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010.
8. سارة صبحي محمد حسن ، أثر الاختلاف الانماط القيادية على درجة تمكين العاملين ، مذكرة ماجستير ، إدارة الاعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2008.
9. سعدون حمود حثير الريبعاوي، حسين وليد حسين عباس، رأس المال الفكري، دار غيداء، الطبعة الأولى عمان، 2015.
10. سمية بوران، ادارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2016.
11. سعيد ياسين عامر علي محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، مركز وابديسرقيس للاستشارات و التطوير الإداري، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998.
12. شاكر أحمد العدوان، رياض عبد الله الخوالدة، استراتيجية تمكين العاملين وإسهامها في الأداء المؤسسي ، مجلة الإداري، العدد 115 ، عمان، 2014.
13. شيماء مصطفى ذكروري ، التمكين كمدخل لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الحكومية ، مذكرة ماجستير ، تخصص الادارة العامة ، جامعة القاهرة ، 2010 .
14. صباح بن سهلة، دور التمكين الإداري في بناء المنظمة المتعلمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
15. عامر خضير الكبيسي ، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2005.
16. عالية عبد الحميد مرسي عارف ، تمكين العاملين ومتطلبات التطبيق في المنظمات العامة المصرية ، رسالة دكتوراه ، الادارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2004.

دور تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية

17. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، نورة بنت محمد الرشيدى، مستويات ومعوقات التمكين وعلاقته بالولاء التنظيمى، مجلة دورية الإدارة العامة، المجلد 52، العدد 2، 2012.
18. عبد القادر مراد، عبد اللطيف مصطفى، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، الجزائر، 2013.
19. عزيز دحمان، مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015.
20. عطية حسين أفندي ، الإدارة العامة – إطار نظري ومداخل للتطوير وقضايا هامة في الممارسة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2002.
21. عماد علي المهرات، أثر التمكين على فاعلية المنظمة، دار حليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
22. فاتن محمود المفوح، تمكين العاملين ودوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016.
23. فرحاتي لوبيزة، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2016.
24. ماري ثابت ماركو ، أثر تطبيق تمكين العاملين على الانتماء التنظيمي ، مذكرة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2011.
25. محمد الطاهر دربوش، راضية عروف، التمكين كاستراتيجية لتنمية الرأس المال الفكري بالمنظمات، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، عدد 44، قسنطينة ، الجزائر، 2015.
26. محمد راتول، أحمد مصنوعة، الاستثمار في الرأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13 و 14 ديسمبر 2011.
27. محمد زبير، شوقي جدي، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13 و 14 ديسمبر 2011.
28. نعيمة يحياوي، نبوى حرنان، طرق ومؤشرات قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، المسيلة، 2015.
29. Ann Bruce and James S. Depitione, motivating employees, New Yourk, McGraw Hill, 1995.
30. Anvancevich & Matteson , M.T.Organizaion Behavior and Management Education Group Inc , Boston M.A, 1996.
31. Ulrich . D , A, New Mandate For Human Resources , Harvard Business Review, January – February , 1998.